

غدا فالحمل لا تقطع الوصية بالموت ومن مات لاماله فكفته على من تتركه  
 نفقته وان لم يوجد ففي بيت المال فان تعطل بحر او ظلم فعلى قناس و  
 يسأل ثم الجعير من لا يقدر عليه غيره بالنصب على انه مفعول يسأل فان  
 فضل شيء من المصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به مجتبي  
 وظاهره انه لا يجب عليه الا السؤال كفن الوصية لا الكفاية ولا يجوز  
 الكفن عن ملكه المتبرع به كما في الدرر حتى لو اقتوس الميت مع كان الكفن  
 للمتبرع لا الوصية الميت وقيد بقوله ومن لاماله للاختزان عما لو كان له  
 مال فانه يجب فيه وتقدم على الدين والوصية والا شأى الى قدر السنة  
 يتعلق بعين مما له حتى لا يفر كالرهن والبيع قبل القبض والعبد الجاني  
 ولو نشى وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان قسم ماله فعلى الوصية ولو  
 الغنما واصحاب الوصايا ولو نيس بعد ما تفسخ واخذ كفته كفن في ثوب  
 واحد وان لم يكن له مال فعلى من تتركه نفقته وان تعد فعلى قدر ميراثه  
**وكفن الرجال سنة** اي في الكيفية واما اصل التكفين ففرض كفاية  
 لجواز ان يكون التبع في اصل وضما او واجبا ولو سئل في هيئته وكيفية  
 حوى وكونه فرض كفاية بالنظر لعامة المسلمين لا من خص بل هو من خصية  
 الدرر للمؤلف قبض واذا روفافه بنه بالاقتصار على الثلاثة ان الزيادة  
 عليها مكروهة كما في المجتبي الا ان يوصى بالاكثرو لو اوصى بان يكفن بالفقير  
 كفن كفا وسطا بحر عن الوصية ويكون اقباق مما اوصى به من انا حتى  
 عن الحضاف والمذكور في غاية البيضا انه لا بأس بالزيادة على الثلاثة في كفن

الرجل فالاقتصار على الثلاثة ففي كون الاقل مستنونا واشاء المصنف بقوله  
**ما يلبسه في حياته** الى انه يجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه لو كان  
 حيا وكذا المرأة والجديد وغيره سواء بعد ان يكون نظيفا وفضل  
 اقباض من العطن وكفاية ازار ولفافة وقيل قبض ولفافة والاول  
 اصح لقوله عليه كصلوة والسلام في المحرم الذي قبضه دابة اغسلوه  
 باء وسدر وكفونه في ثوبين زليج وهو الكفن الكفاية اولى بموقله  
 المال وكثرة الوصية وعلى القالب كفن السنة اولى وكل من الازار واللفافة  
 يكون من القربى الى القدم ولا يحل تقربيه كم ولا در خريص ولا يجب ولا  
 تكف اطرافه وتكره العامة في الاصح كذا في الشنوبر لكن في الدرر خمسة  
 اثنان خرون للعلماء والاشرف وفي حاشيته الدرر للمؤلف عن الكامل  
 مستدلا بما عن ابن عمر انه يعم ويجعل كعبته على وجهه ويحسن الكفن  
 لحديث حسنها الكنان الموقى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاخرون  
 بحسن كفانهم ولا يعارض هذا قول الحدادي وتكره العامة في الكفن  
 لانه كما في النهر محمول على ما زاد على كفن المتعل ولفمن سياره ثم عينه  
 وكيفية ان تبسط للفاضة ثم يبسط عليها الا ازار ثم يوضع الميت عليه  
 ثم يعرض ثم يعطف الا ازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين وينشد  
 الا ازار عليه ثم للفاضة كذلك ملا مسكين وعقد الكفن ان خيطا تتشاك  
 صنوا عن الكنتف وتزاد المرأة على ما ذكرنا للرجل في كفنها على هيئة  
 السنة حمار لوجهها وراسها وخرقة عوضا ما بين الشرى الى السرة

الرجل